



رؤية
VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



جمانة أحمد آل مرزوق للمحاماة و الإستشارات القانونية
Jumana Ahmed Almarzouq Law Firm

الملف التعريفي
Firm Profile

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





من نحن...؟

مكتب جمانة آل مرزوق للمحاماة والاستشارات القانونية هو مؤسسة قانونية سعودية متكاملة، يقع مقرها في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية، ويعمل وفق أعلى المعايير المهنية المعتمدة في مجال المحاماة والخدمات القانونية. يضم المكتب نخبة من المحامين والمستشارين القانونيين المؤهلين، ذوي الخبرة الواسعة والمعرفة العميقة بالأنظمة واللوائح السعودية، بما يمكنهم من تقديم حلول قانونية دقيقة وعملية تلبي احتياجات الأفراد والشركات

نحرص في مكتبنا على أن نكون شريكاً قانونياً موثوقاً لعملائنا، من خلال تقديم خدمات قانونية شاملة تبدأ من الاستشارة القانونية الوقائية، وتمتد إلى التمثيل القضائي أمام مختلف درجات المحاكم والجهات القضائية وغير القضائية، وصولاً إلى صياغة العقود وإدارة المخاطر القانونية. ونؤمن بأن النجاح القانوني الحقيقي لا يتحقق فقط بكسب القضايا، بل ببناء علاقة طويلة الأمد مع العميل قائمة على الثقة، والشفافية، والفهم العميق لاحتياجاته القانونية



رؤيتنا

أن نكون من المكاتب القانونية الرائدة في المملكة العربية السعودية، وأن نصبح الخيار الأول للعملاء الباحثين عن خدمات قانونية احترافية تجمع بين الجودة العالية، والالتزام المهني، والحدول المبتكرة، بما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

رسالتنا

تقديم خدمات قانونية متكاملة وموثوقة، قائمة على أسس مهنية وأخلاقية راسخة، تركز على حماية مصالح عملائنا، وتعزيز مراكزهم القانونية، وتحقيق أفضل النتائج الممكنة لهم، من خلال فريق قانوني متخصص يعمل بروح المسؤولية والاحتراف.



قيمنا ومبادئنا

- ← الأمانة والنزاهة: أساس تعاملنا مع جميع عملائنا.
- ← السرية: المحافظة التامة على أسرار وبيانات الموكليين.
- ← الاحترافية: أداء العمل القانوني وفق أعلى المعايير المهنية.
- ← الالتزام: الالتزام بالمواعيد والأنظمة والتعليمات.
- ← الشفافية: الوضوح الكامل في الإجراءات والتكاليف والتوقعات.



التراخيص والإعتمادات



يعمل مكتب جمانة آل مرزوق للمحاماة والاستشارات القانونية بموجب التراخيص النظامية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وهي:

تراخيص المنشأة من هيئة المحامين رقم ٧٠٤٠٣٥٢٥٩٠

رخصة مزاولة المحاماة من وزارة العدل رقم ٤٥١٩٢.

رخصة مزاولة أعمال التوثيق رقم ٤٧١١١٦٠.

وتعكس هذه التراخيص التزام المكتب الكامل بالأنظمة والتعليمات المعمول بها، وممارسته لأعماله القانونية بشكل نظامي ومعتمد.

يقدم المكتب مجموعة من الخدمات القانونية المتخصصة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

أولاً: التمثيل القضائي

يمثل المكتب موكله أمام جميع المحاكم بمختلف درجاتها، بما في ذلك:

- المحاكم العامة. ⬅️ المحاكم التجارية. ⬅️ المحاكم العمالية.
- المحاكم الجزائية. ⬅️ محاكم الاستئناف. ⬅️ محاكم الأحوال الشخصية.

كما يتولى المكتب الحضور والمرافعة أمام اللجان القضائية وشبه القضائية.

ثانياً: الاستشارات القانونية

يقدم المكتب استشارات قانونية دقيقة ومبنية على فهم عميق للأنظمة، تشمل:

- الاستشارات النظامية العامة. ⬅️ الاستشارات التجارية والاستثمارية.
- الاستشارات العمالية. ⬅️ الاستشارات العقارية والأسرية.

وذلك بهدف مساعدة العملاء على اتخاذ قرارات قانونية سليمة وتجنب المخاطر.

ثالثاً: صياغة ومراجعة العقود

يتخصص المكتب في صياغة ومراجعة العقود المحلية والدولية، ومن ذلك:

- ⊕ العقود التجارية.
 - ⊕ عقود الشراكة.
 - ⊕ عقود التوريد.
 - ⊕ عقود العمل.
 - ⊕ عقود الإيجار.
 - ⊕ مذكرات التفاهم والاتفاقيات.
- مع ضمان حماية مصالح العميل وصياغة العقود بما يتوافق مع الأنظمة السعودية.

رابعاً: خدمات الشركات

- ⊕ تأسيس الشركات بمختلف أنواعها.
- ⊕ إعداد وصياغة اللوائح الداخلية.
- ⊕ حوكمة الشركات.
- ⊕ تعديل عقود التأسيس.
- ⊕ تمثيل الشركات.





جمانة أحمد آل مرزوق للمحاماة و الإستشارات القانونية
Jumana Ahmed Almarzouq Law Firm

خامساً: التحكيم والوساطة

يقدم المكتب خدمات التحكيم والوساطة كوسائل بديلة لتسوية النزاعات، بما يحقق:

السرعة في الفصل - تقليل التكاليف - الحفاظ على العلاقات التجارية.

سادساً: التوثيق

بموجب رخصة التوثيق المعتمدة، يقدم المكتب خدمات:

- إصدار الوكالات وفسخها
- وكالات مساجين وموقوفين
- توثيق عقود الشركات
- إفراغ الصكوك العقارية
- الرهن وفكه وتعديله
- توثيق الإقرارات المالية



نصطحب عملائنا في رحلة قانونية بخطوات مدروسة لتحقيق أهدافهم بكل فاعلية ولضمان الوصول إلى أفضل النتائج بكل كفاءة:

الخطوة الأولى: استلام الطلب

استقبال الطلبات والاستفسارات بالطرق المختلفة:

- ⌕ الاتصال الهاتفي.
- ⌕ زيارة مقر المكتب أو أحد فروعها.
- ⌕ البريد الإلكتروني.
- ⌕ تعبئة النموذج على الموقع الإلكتروني.

الخطوة الثانية: دراسة القضية أو الاستشارة المطلوبة

- ⌕ عقد اجتماع مع العميل لفهم احتياجاته وأهدافه.
- ⌕ تحليل ودراسة الوثائق والمستندات المتعلقة بالموضوع.

الخطوة الثالثة: تقديم العرض الفني والمالي

- ⌕ إعداد دراسة قانونية شاملة.
- ⌕ تجهيز خطة العمل التفصيلية بأهداف محددة قابلة للقياس وجدول زمني واضح.
- ⌕ تفاصيل التكلفة المالية.



الخطوة الرابعة: التعاقد

- يتم إبرام عقد لبيان كافة التفاصيل المتعلقة بالتزامات وواجبات ومسؤوليات كل طرف.
- ⬅ بعد التعاقد يتم إنشاء حسابات مستخدمي بصلاحيات محددة للعملاء على المنصة الرقمية الخاصة بالمجموعة، لكي يتمكن العملاء من إرسال الملفات عبر المنصة والتواصل مع الفريق القانوني المختص الذي تم تخصيصه من قبل المجموعة للمتابعة معهم.

الخطوة الخامسة: التنفيذ

- ⬅ البدء بتنفيذ المهام بخطوات وأجندة واضحة ومحددة.
- ⬅ أثناء التنفيذ يتم المتابعة والتقييم بشكل مستمر، عبر أخذ التغذية الراجعة لمراجعة خطة العمل وتحديثها حسب المستجدات ولضمان تحقيق أفضل النتائج.

الخطوة السادسة: التواصل

- ⬅ تتم هذه الخطوة في جميع المراحل حيث نحرص على التواصل المستمر والفعال مع العملاء، والعمل معهم بشكل تشاركي وتعاوني.
- ⬅ اطلاع العملاء على كافة التفاصيل وتزويدهم بتقارير دورية.

خيارات التعاقد

ندرك أن لكل عميل احتياجات قانونية معينة تختلف في متطلباتها وطبيعتها ولذلك نقدم خيارات متعددة، تتيح للعملاء اختيار النهج الذي يتناسب مع احتياجاتهم القانونية.

الخيار الأول

احتساب الأتعاب على أساس مبلغ محدد (عقد سنوي)، هذه الطريقة موجهة للعملاء الذين يحتاجون إلى خدمات قانونية مستمرة.

مميزات الخيار

ثبات التكلفة: يعرف العميل التكلفة السنوية مقدماً للخدمات القانونية ووضوح الميزانية المالية المخصصة لذلك.
سرعة تقديم الخدمة: يتم تقديم الخدمات بشكل عاجل وسريع
توفير التكاليف: يعد هذا النوع من التعاقد خياراً اقتصادياً للعملاء الذين يحتاجون إلى خدمات قانونية مستمرة، حيث يتميز بتكلفة ساعة عمل ثابتة وأقل مقارنة بالطرق الأخرى.

كيفية العمل

بعد توقيع العقد يتم تنفيذ الخدمات وفق نطاق العمل المحدد، ويتم تعيين مدير علاقة للعميل، وترسل تقارير دورية للعميل.

تحديد الأتعاب

تحدد الأتعاب على أساس نطاق الخدمات القانونية التي يحتاجها العميل. ويتم الاتفاق على مبلغ محدد، يُدفع بشكل دوري على مدار السنة التعاقدية.

خيارات التعاقد

الخيار الثاني

التعاقد لخدمات قانونية محددة تتناسب هذه الطريقة مع العملاء الذين يحتاجون إلى خدمات قانونية محددة دون الحاجة إلى ارتباط طويل الأجل أو خدمات مستمرة.



مميزات الخيار

وضوح التكلفة: يعرف العميل مسبقاً المبلغ المطلوب دون أي تغييرات أو رسوم إضافية غير متوقعة.
مرونة التعاقد: إمكانية طلب خدمات قانونية عند الحاجة دون الالتزام بعقد طويل الأجل.

كيفية العمل

يتم الاتفاق على تقديم خدمة قانونية واحدة أو مجموعة خدمات محددة مثل صياغة عقد معين، إعداد مذكرة قانونية، أو تقديم استشارة متخصصة، مقابل مبلغ ثابت يتم تحديده مسبقاً.

تحديد الأتعاب

يتم تحديد الأتعاب بناءً على طبيعة الخدمة المتفق عليها، وتُدفع دفعة واحدة عند التعاقد أو وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

للتواصل

خبرة قانونية
متخصصة ورؤية
مهنية تصنع الفارق

نسعد بتواصلكم معنا

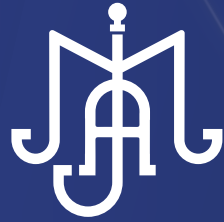


054 574 5777 Jumanhh@gmail.com

السعودية - الظهران - مركز الـدار

بجانب المحكمة التجارية - الطابق الثاني مكتب ٢١١-٢١٢





جمانة أحمد آل مرزوق للمحاماة و الإستشارات القانونية
Jumana Ahmed Almarzouq Law Firm



054 574 5777 Jumanhh@gmail.com

السعودية - الطائف - مران - مركز الـ مدار
بجانب المحكمة التجارية - الطابق الثاني مكتب ٢١١ - ٢١٢